تبدأ أعمالها الأسبوع المقبل.. وكركوك وديالى والبصرة أولى اهتماماتها

التحالف ينقسم حول المادة 140 .. والأحرار مع تنفيذها

□ بغداد / أزل العويني

أكد التحالف الوطني أن خلافات بين الكتل المنضوية داخله بدأت تظهر للعيان بخصوص اللجنة المختصة بالمادة 140 التي وافقت رئاسة البرلمان يوم الأحد الماضي على إعلانها لمتابعة المناطق المتنازع عليها، والتي ترأسها النائب محسن السعدون، وضمت 16 نائبا من مختلف الكتل. وواجهت اللجنة اعتراضات قبل البدء بعملها فانتقدت كتلة التحالف الكردستاني آلية تشكيل اللجنة النيابية الخاصة بمتابعة تنفيذ المادة 140 من الدستور والمتعلقة بالمناطق المتنازع عليها.

وقال رئيس كتلة الأحرار النيابية بهاء الأعرجي في تصريح للمدى "إن المادة ١٤٠ هي احد أهم الملفات تعقيدا، ونحن في كتلة الأحرار نؤمن بها وبتسويتها عبر ما جاء في الدستور، مرجحا أن تخضع إلى توافقات سياسية لا دستورية".

عضو اللجنة النائب منصور التميمي قال "إن اللجنة ستعمل ضمن الدائرة الانتخابية لكل عضو بها أي أن نواب البصرة سيعملون على فتح الملف في محافظاتهم وكذلك الحال إلى باقي المحافظات".

وأكد التميمي في تصريح للمدى أمس "أن أولويات عمل اللجنة ستكون في محافظات ديالى وكركوك والبصرة ، مرورا بباقي المحافظات".

واعتبر التحالف الوطني أن تشكيل اللجنة لم يراع فيه التوازن، مطالبا في الوقت نفسه بضم نائب كردي إلى عضوية اللجنة المكونة من ١٧ نائباً.

وقال النائب عن التحالف الكردستاني خالد شواني في مؤتمر صحفي عقد في مبنى البرلمان وحضره مراسل المدى أمس الاثنين أن "لجنة متابعة المادة ١٤٠ شكلت من سبعة عشر عضوا ولم يراع فيها التوازن".

وأوضح شواني انه "لا يوجد في هذه اللجنة أي نائب من محافظة كركوك وعدد النواب الكرد فيها لا يتلاءم مع عدد أعضائها".

وأضاف أن "تحالفه يسجل اعتراضه على آلية تشكيل اللجنة ويطالب بزيادة عدد النواب الكرد فيها وضم نائب كردي من محافظة كركوك لها".

إلى ذلك أبدت قوى المعارضة الكردية في مجلس النواب، اعتراضها على انتخاب رئاسة جديدة للجنة المادة ١٤٠، وفي حين طالبت بإعادة تشكيلها، دعت إلى زيادة تمثيل الكرد فيها.

وقال النائب عن كتلة التغيير في مجلس النواب لطيف مصطفى أمين في تصريح للمدى أمس إن "لجنة المادة ١٤٠ التي تم تشكيلها، أول من أمس الأحد، ضمت ١٧ عضوا ثلاثة منهم كرد"، مؤكدا أن "محافظة كركوك والمعارضة الكردية لم يكن لديها أي تمثيل في اللجنة".

واعتبر أمين عدم وجود ممثلين عن المعارضة ومحافظة كركوك في لجنة المادة ١٤٠ "مخالفا للدستور"، مبديا "اعتراض قوى المعارضة على التشكيلة الجديدة للجنة".

وطالب أمين بـ"إعادة تشكيل اللجنة من جديد لعدم ضمها ممثلين عن قوى المعارضة ومحافظة كركوك".

وفي سياق متصل توقع النائب حسن جهاد في تصريح للمدى ان يكون عمل لجنة المادة ١٤٠ فيه الكثير من المشاكل لا سيما وان هذه اللجنة اعترض عليها اغلب الكتل ، متوقعا ان يكون حل المادة ١٤٠ بيد الامم المتحدة كونها من المواد التي تشهد خلافا دستوريا .

وأعلنت لجنة المادة ١٤٠ البرلمانية، أول من أمس الأحد عن انتخاب النائب عن التحالف الكردستاني محسن السعدون رئيسا لها، فيما انتخبت النائب مشرق ناجي نائبا له، وضمت عضوية كل من شاكر دشر خفي ورحاب العبودي ومحما خليل وسعاد جبار و منصور التميمي ورعد حميد وحسن جهاد وعبد الهادي محمد وياسين محمود وحبيب الطرفي وحسن حميد وعمر خلف وحسن الجبوري وسالم دلي وعبدالله غرب ، واكدت اللجنة أن عملها الرقابي سينطلق الأسبوع المقبل.

وتنص المادة ١٤٠ من الدستور على تطبيع الأوضاع في محافظة كركوك والمناطق المتنازع عليها في المحافظات الأخرى مثل نينوى وديالى، وحددت مدة زمنية انتهت في الحادي والثلاثين من كانون الأول ٢٠٠٧ لتنفيذ كل ما تتضمنه المادة المذكورة من إجراءات، كما تركت لأبناء تلك المناطق حرية تقرير مصيرها سواء ببقائها وحدة إدارية مستقلة أو إلحاقها بإقليم كردستان العراق عبر تنظيم استفتاء، إلا أن عراقيل عدة أدت إلى تأخير تنفيذ بعض البنود الأساسية في المادة المذكورة لأسباب يقول السياسيون الكرد أنها سياسية، فيما تقول بغداد أن التأخر غير متعمد، علماً انه سبق للجنة الوزارية المختصة بتطبيق المادة، أن نفذت بعض فقراتها، مثل تعويض المتضررين، فيما لم يجر تنفيذ أهمها وهو الاستفتاء على مصير المدينة.

وفيما يؤيد الكرد بقوة تنفيذ المادة ١٤٠ من الدستور، يبدي قسم من العرب والتركمان في كركوك ومناطق أخرى اعتراضاً على تنفيذها، لخوفهم من احتمال ضم المحافظة الغنية بالنفط الى اقليم كردستان، بعد اتهامهم للأحزاب الكردية بجلب مئات آلاف السكان الكرد للمدينة لتغيير هويتها الديمغرافية، والتي كان نظام صدام حسين قد غيرها ايضا بجلب مئات آلاف السكان العرب اليها في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي ضمن سياسة التعريب التي طبقها في هذه المناطق آنذاك.

يذكر أن لجنة المادة ١٤٠، شكلت عام ٢٠٠٦، ويرأسها وزير التعليم العالي الأسبق رائد فهمي ومن ثم ترأسها وزير النقل الحالي هادي العامري، ومهمتها الإشراف على تطبيع الأوضاع في كركوك والمناطق المتنازع عليها، ودفع التعويضات.

نائب يقول إن رفض مبادرة المالكي سيدمر دمشق

توافق مع أميركا على انتقال سوريا إلى التعددية

□ متابعة / المدى

وصف نائب عن التحالف الوطني رفض المعارضة السورية للمبادرة التي طرحها رئيس الوزراء نوري المالكي في اجتماع قمة دول عدم الانحياز بخصوص انهاء الازمة السورية بانها "تكشف إصرار المعارضة على تدمير سورية". يأتي ذلك في وقت أكدت حكومتا العراق والولايات المتحدة الأمريكية بان يلتزم الطرفان التزاماً كاملاً بانتقال سياسي تقوده سوريا نحو نظام سياسي تعددي يمثل إرادة الشعب السوري، ونوّهت الولايات المتحدة بالجهود العراقية لتقديم المأوى والخدمات للسوريين الذين لجأوا إلى العراق".

ووفق بيان صدر عن السفارة الأميركية في بغداد، أكد أن لقاء جرى بين وزير الخارجية هوشيار بياري ومساعدة وزيرة الخارجية الأميركية لشؤون الشرق الأدنى السفيرة إليزابيث جونز.

وأوضح "بحث الوفدان الجهود الدولية المبذولة للتعامل مع الأزمة الحالية في سوريا، والمجالات الممكنة للتعاون، ولاسيما في القضايا الإنسانية والمشورة التقنية الخاصة بأمن الحدود".

من جانبه وصف نائب عن التحالف الوطني رفض المعارضة السورية للمبادرة العراقية التي طرحها رئيس الوزراء نوري المالكي في اجتماع قمة دول عدم الانحياز بخصوص انهاء الازمة السورية بأنها "تكشف إصرار المعارضة على تدمير سوريا"، بحسب قوله .

وقال النائب كريم عليوي لـ"أين" ان "رفض المعارضة السورية لمبادرة العراق لحل الازمة السورية يكشف عن اصرار المعارضة على نشر الدمار في سوريا والسعي لتقسيمها مما يخدم اسرائيل وامريكا لاسيما مع تأييد العديد من البلدان العربية والدولية للمبادرة وعدتها حلاً للأزمة وانهاء الاقتتال الجاري في سوريا".

وأضاف "ولكن رفض المعارضة السورية للمبادرة باعتبارها مبادرة مقدمة من العراق ولا يروق لها او لقطر او السعودية او تركيا لانها تعتبر العراق جزءا من الحكومة السورية".

وناشد النائب عن التحالف الوطني "الدول في العالم العربي بان تأخذ هذه المبادرة بجدية من اجل حل المشكلة السورية".

وكان رئيس الوزراء نوري المالكي قد دعا خلال قمة عدم الانحياز التي عقدت في العاصمة الإيرانية طهران الخميس الماضي الى اتخاذ موقف موحد لإيقاف نزيف الدم في سوريا والتداعيات الخطيرة لاستمرار الصراع المسلح الذي طال أمده.

وأضاف أن "موقف العراق الذي أعلناه في القمة العربية التي عقدت في بغداد في شهر اذار الماضي لم يتغير وان رؤيتنا لحل الأزمة السورية يجب ان يكون سياسيا من خلال آليتين أساسيتين الأولى التوقف عن تزويد طرفي الصراع بالسلاح والثانية إقناع وإلزام الحكومة والمعارضة بالجلوس إلى طاولة الحوار".

من جانبه أعلن وزير الخارجية السوري وليد المعلم عن إبلاغه الجمعة الماضية المالكي خلال لقائه به على هامش اجتماع القمة بان حكومته ترحب بالمقترح العراقي لحل الازمة السورية.

من جهته أعلن المجلس الوطني السوري المعارض رفضه للمبادرة التي طرحها المالكي في مؤتمر قمة عدم الانحياز لحل الأزمة السورية.

وقال مدير المكتب الإعلامي للمجلس محمد السرميني، في تصريح صحفي السبت الفائت إن "مبادرة المالكي شأنها شأن المبادرات السياسية السابقة لا ترقى إلى مستوى التضحيات التي يقدمها الشعب السوري" داعياً "الدول الساعية لحل الأزمة السورية إلى اتخاذ خطوات عملية وعدم الاكتفاء بالمبادرات ذات الطابع الإعلامي"، بحسب قوله.

وتشهد عدد من المدن السورية منذ أكثر من عام أعمال عنف بين الجيش النظامي السوري ومسلحين بالإضافة إلى خروج تظاهرات واحتجاجات شعبية تطالب بتغيير النظام السوري.

بعد وصولها مرة أخرى من الحكومة

الكتل تتفق على عدم تمرير الموازنة التكميلية

□ بغداد / محمد صباح

قررت الكتل السياسية عدم التصويت على الموازنة التكميلية في حال عرضها داخل مجلس النواب،عازية ذلك الى انها مخالفة لجميع قوانين الادارة المالية.

واكدت كتلة الاحرار النيابية "انها والتحالف الكردستاني والقائمة العراقية لن تصوت على هذه الموازنة في حال عرضها للتصويت".

واعتبر التحالف الكردستاني إرسال الحكومة المركزية لقانون الموازنة التكميلية مرة أخرى بعد رفضها في وقت سابق "أمراً مخالفا للنظام الداخلي للمجلس".

يذكر أن النظام الداخلي لمجلس النواب ينص في المادة (١٢٦) على ان مقترحات القوانين التي يرفضها المجلس او التي يسحبها مقدموها لا يجوز إعادة تقديمها في دور الانعقاد ذاته، بل يحتاج الى ستة اشهر اخرى.

ففي مقابلة مع "المدى" كشفت عضو اللجنة المالية النيابية نجيبة نجيب عن وصول الموازنة التكميلية الى البرلمان من اجل إقرارها، موضحة "أن الحكومة العراقية لم تأخذ بنظر الاعتبار التعديلات والإضافات التي طالبت بها اللجنة المالية في وقت سابق، الأمر الذي أدى إلى إرجاعها الى مجلس الوزراء".

وتابعت "من المفارقات في هذه الموازنة زيادة حصة وزارة الدفاع عن السابق بعدما كانت ترليون وعشرة مليارات دينار في النسخة السابقة اما الحالية اصبحت مليار وثلاثمئة وخمسة واربعين دولار، لافتة الى ان الحكومة نقلت لها من القروض والذي كانت مبالغها ترليونين وسبعمئة وواحد واربعين مليار دينار، من اجل شراء أجهزة ومعدات للجيش".

وزادت نجيب "أن وزارة المالية هي من سلمت البرلمان الموازنة التكميلية وليس مجلس الوزراء خلاف القوانين الأخرى"، مبينة أن الدستور يؤكد في حالة رفض أو رد أي مشروع قانون من قبل البرلمان لا يمكن إعادتها إلا بعد مرور ستة أشهر".

وأضافت "أن الموازنة التكميلية ستشهد اعتراضات عليها من قبل الكتل السياسية، وبالتالي سترفض من قبل اللجنة المالية والبرلمان لأننا رفضها في البداية قبل هذه الفترة لمخالفتها قانون الإدارة المالية وبنود العديد من القوانين المالية".

وبدورها، كشفت النائب عن كتلة الأحرار البرلمانية ماجدة التميمي عن "وجود خرق في إرسال الموازنة التكميلية من قبل الحكومة إلى البرلمان بعد رفضنا لها قبل شهرين تقريبا".

وذكرت عبد اللطيف لـ"المدى" أن اللجنة المالية البرلمانية تفاجأت بوصول الموازنة التكميلية مرة أخرى الى البرلمان بعدما صوت المجلس على رفضها في جلسة سابقة، مبينة أن الحكومة تتحجج في أن مجلس النواب لم يرسل كتابا رسميا إلى مجلس الوزراء بهذا الخصوص".

واضافت "ان اللجنة المالية سترفض الموازنة التكميلية جملة وتفصيلا، موضحة ان التحالف الكردستاني والقائمة العراقية وكتلة الأحرار سترفض هذه الموازنة لانه لا يوجد اي نص يشير فيها توزيع إيرادات النفط على الشعب ما نسبته ٢٥٪".

من جهتها، بينت اللجنة الاقتصادية النيابية "ان مجلس النواب رفض الموازنة التكميلية في وقت سابق من حيث المبدأ، وبالتالي تمت إعادتها الى الحكومة مرة أخرى ،لافتة الى ان بعض الكتل السياسية ترى أنه لا داعي للموازنة التكميلية.

واوضح عضو اللجنة عبد العباس الشياع لـ"المدى" انه بعد رفض مجلس النواب للموازنة التكميلية بسبب تحفظات الكتل السياسية على اقرارها بحجة لا داعي لمثل هذه الموازنة لان المادة(٢٣) من قانون الموازنة والتي تحدد ابواب للصرف في حالة وجود وفرة من زيادة انتاج النفط او زيادة الاسعار،الامرالذي يعطي للحكومة التصرف وفق هذه البواب المحددة للصرف".

واشار الى ان "الحكومة بحاجة ماسة وكبيرة الى اقرار قانون الموازنة التكميلية ،لافتا الى ان فيها(٧٠٠)مليار دينار لدعم البطاقة التموينية، محذرا من أنه في حال عدم اقرار الموازنة فستنفد البضائع في وزارة التجارة".

وأضاف "أن المبلغ الحالي لهذه الموازنة هو (٩) مليارات دولار وفق الزيادة الحاصلة في إيرادات النفط والتي احتسبت سعر البرميل(٨٦) دولارا".

عالم آخر

■ سرمد الطائي

مظلي هارب من سراق الموتى

آخر ما فعلته ليل الاثنين حديث عابر على قارعة الطريق مع شرطي. لكن الأمر تحول إلى سرد لآلام شريحة واسعة من المجتمع وهم منتسبو الجيش والشرطة. إنهم مليون عراقي، أي أن هناك واحدا من كل ٢٨ عراقيا، يعمل في هذه المؤسسات ويمر بتجارب غريبة ويعيش ضغطا رهيبا.

محدثي كان يرتدي ملابس الشرطة ويعلن استقالته امام زملائه، ويصرخ بعصبية شديدة. استوقفني ونجحت في إبعاده عن الحشد من حوله، وراح يؤكد لي انه استقال للمرة الثالثة ثم عاد عن قراره لكنه مصر هذه المرة على "الهرب" من جهاز الامن الى الأبد.

الرجل يحدثني عن ٧ أعوام من العمل في سلك الشرطة. سبقتها ٧ اعوام ايضا من العمل كمظلي في الجيش. هو مؤمن بأهمية ما قام به وقد تعرض الى الإصابة ٤ مرات خلال أعوام الموت، الا انه يشعر بتعب رهيب ويعجز عن مقاومة ظروف المؤسسة الامنية رغم انه تحمل آلام اصاباته التي كانت "تجارب موت" كما يقول.

يتحدث عن الاعوام الصعبة في ٢٠٠٥ و٢٠٠٦، اذ كان المظلي السابق يقود شاحنة تابعة إلى شرطة بغداد، ومسؤوليته هي "جمع الجثث" من أماكن التفجيرات المرعبة. المظلي الذي كان يهبط من السماء، صار يجمع أشلاء الموتى الصاعدين نحو سماء أخرى، وبقي عالقا في ذهنه مشهد رجل نجا بأعجوبة من انفجار رهيب وسط بغداد، وبقي وحيدا بين عدد كبير من الموتى والجرحى. وبدل أن يفرح الناجي بسلامته سارع إلى سرقة ما بحوزة الموتى من نقود! صاحبنا المظلي كان أول الواصلين إلى المكان، وهاله أن يرى عملية تسليب وسط حفلة دم. يقول: لم اضربه لكني قمت بتقييد يديه ورميته في سيارة نقل الجثث وبقي هناك عدة ساعات حتى نقله الضابط الى السجن!

اقول للمظلي هذا إن الفاسدين واللصوص يظهرون في كل مكان، لكنه كشرطي يحدثني عن نسبة الانهيار الإنساني في مجتمعنا معتقدا أنها نسبة مرتفعة مقارنة بالشعوب التي لم تشهد الكوارث. المظلي هذا يفلسف الأمور ويؤكد أن مجتمع الكارثة "أوسخ مجتمع"! يا الهي ماذا تقول نحن نعيش مع ملايين الطيبين يا رجل؟ فيرد: هل عليّ أن أقول لك أنني جرحت أربع مرات، وفي إحداهن قام احد زملائي بسرقة مسدسي بأمل أن ألقى حتفي وينساني الناس ويهملون سلاحي "المفقود"! في وسع بضعة آلاف فاسد أن يقوموا بتخريب مؤسسة من مليون عسكري.

الرجل يستذكر الأيام الأولى لتأسيس الشرطة الجديدة: كنا اقل تسليحا في البداية، لكن "قلب على قلب". أما اليوم فالمؤسسة دائرة صراع رهيب لا يتحمله أمثالي. أما العقوبات التي نتعرض لها فشنيعة ويمكن لضابط غاضب من تعثر صفقة فاسدة أن ينكل بعشرات المنتسبين. الضباط الجيدون محاصرون من العناصر الفاسدة.

وتتواصل شكواه: نطبق القانون على أشخاص ويتبين فيما بعد أنهم يعملون مع الكبار فنتلقى عقوبات رهيبة. كل مرة كنت أنال عقوبة سجن وقطع جزء موجع من الراتب. أخيرا اضطررت للسماح بمرور سيارة تحمل مريضا، أمام رتل سياسي نصف معروف فسجنوني عشرة أيام وقطعوا راتبي.

تركت هذا المظلي الذي يحلم بالتحليق مرة أخرى، وواصلت طريقي، وفكرت في الجهود الهائلة والتضحيات التي بذلت داخل المؤسسة الأمنية والعسكرية. وفي كونهم اصبحوا قادرين على تحقيق قدر كبير من السيطرة مقارنة بأيام كان فيها المسلحون يسرحون ويمرحون. لكني شعرت ايضا بأن الجميع يتجاهل أوضاعاً حرجا وتجارب مرة، يعيشها منتسبو هذه الأجهزة، الذين يجمعون جثثنا تارة، ونتولى نحن إحصاء جنائزهم تارة أخرى. هذه الظروف هي التي تمنع جهاز الأمن من أن يتكامل. وتبقيه حبيس الإهمال والأخطاء المكررة، وجميعنا ندفع الثمن.

الانهيار في مجتمع الكارثة، يحاصر العناصر الصالحة في كل مكان، ويقلص مساحة الفعل الصحيح. الأمر بحاجة دوما إلى ملهم يوقظ في الناس نوازعهم الطيبة، ولكن من اين؟ اداء الساسة ام ثراؤهم الفاحش، ام غطرستهم وانقساماتهم والجهلة الذين يحيطون بهم، والرعونة التي يرتجلونها كل يوم؟

إن الكثير من ساسة هذا الزمان (وذاك) يقلبون جثثنا ويسرقون ما تبقى من أحلام في جيوب مزقتها الحروب والكوارث. ونحن "مظليي التاريخ" هبطنا إلى قاع عسير، وعلينا تحمل المزيد من الانتظار كي يتاح لنا التحليق ثانية. هل سنحلق مرة أخرى؟